

ويتولى أمين سر اللجنة تحرير محضر الاجتماع على أن يسجل فيه كل ما دار في الاجتماع من مناقشات وتحقيقات ، ويوقع المحضر من رئيس الاجتماع وامين السر .

مادة (١١) : للجنة أن تأمر بإدخال من كان يجب اختصاصه في الدعوى ، ويتم ذلك بإخطار من رئيس اللجنة له بصورة من الطلب المقدم كما يجوز لكل صاحب مصلحة أن يتدخل في الدعوى طالباً إصدار القرار فيها لمصلحته أو رفضها ، ويكون ذلك بطلب يقدم بذات الاجراء المنصوص عليه في المادة (٨) .

مادة (١٢) : تقوم امانة سر اللجنة باخطار ذوي الشأن كتابة بالقرار الصادر من اللجنة عن طريق الجهات المختصة .

مادة (١٣) : يجوز لذوي الشأن التظلم إلى لجنة التظلمات لمنازعات الأراضي ومنازعات الإيجار بمكتب تطوير صحار من قرار اللجنة خلال شهر واحد من تاريخ العلم به كتابة ، أو من تاريخ اعلانه عن طريق النشر في احدى الصحف المحلية اذا تعذر على اللجنة معرفة محل اقامته .

مادة (١٤) : للجنة أن تصحح ما وقع في قراراتها من اخطاء مادية أو حسابية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من صاحب الشأن ، على أن يتم التصحيح في نسخة القرار الأصلية ويوقع عليه رئيس اللجنة وأمين السر ، ويجوز للاطراف طلب تفسير ما قد يقع في القرار من غموض ويعتبر التفسير مكملاً للقرار الأصلي .

قرار ديواني

رقم ٩٨/٣

بإصدار نظام تشكيل واجراءات لجنة التظلمات

لمنازعات الأراضي ومنازعات الإيجار بمكتب تطوير صحار

إستناداً إلى القانون الخاص بتنظيم مكتب تطوير صحار الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٩ . وإلى نظام تشكيل واجراءات لجنة الفصل في منازعات الإيجار الناشئة عن تطبيق أحكام المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٦ ببلدية صحار الصادر بالقرار الديواني رقم ٨٩/٦٥ .

وإلى القرار الديواني رقم ٩٨/٢ باصدار نظام تشكيل وإجراءات اللجنة المحلية لمنازعات الأراضي
بمكتب تطوير صحار .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يعمل بأحكام النظام المرافق في شأن تشكيل وإجراءات لجنة التظلمات لمنازعات
الأراضي ومنازعات الإيجار بمكتب تطوير صحار

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

سيف بن حمد بن سعود

وزير ديوان البلاط السلطاني

صدر في : ١٩ من رمضان ١٤١٨ هـ

الموافق : ١٨ من يناير ١٩٩٨ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٦٦)
الصادرة في ١٩٩٨/٢/١ م

نظام تشكيل وإجراءات لجنة التظلمات

لمنازعات الأراضي ومنازعات الإيجار بمكتب تطوير صحار

الفصل الأول

تشكيل واختصاصات اللجنة

مادة (١) : تشكل لجنة للتظلمات لمنازعات الأراضي ومنازعات الإيجار بمكتب تطوير صحار
برئاسة رئيس مكتب تطوير صحار وعضوية كل من :

١ - قاضي المحكمة الشرعية بصحار

٢ - أمر وحدة شرطة صحار

٣ - مدير الادارة القسانونية بلدية مسقط

٤ - الباحث القانوني بمكتب تطوير صحار أميناً للسر

مادة (٢) : تختص اللجنة بالفصل في التظلم من القرارات الصادرة من اللجنة المحلية لمنازعات الأراضي ولجنة الفصل في منازعات الإيجار بمكتب تطوير صحار .

مادة (٣) : تعقد اللجنة اجتماعاتها بمكتب تطوير صحار ، ويحدد رئيسها موعد انعقادها بناءً على ما تعرضه عليه أمانة سر اللجنة ، ويتم إخطار الأعضاء بموعد الاجتماع وجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بوقت كاف .

مادة (٤) : لا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتكون مداوات اللجنة سرية ، ويتولى أمين سر اللجنة تحرير محضر الاجتماع على أن يسجل فيه كل ما دار في الاجتماع من مناقشات وتحقيقات ، ويوقع المحضر من رئيس الاجتماع وأمين السر .

مادة (٥) : تصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأعضاء الحاضرين بمراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها بالسلطنة ، ويكون القرار مسبباً وموقعاً عليه من رئيس اللجنة وأمين السر

الفصل الثاني

الاجراءات

مادة (٦) : يقدم طلب التظلم خلال المدة القانونية إلى أمانة سر اللجنة موضحاً به البيانات الآتية :

- ١ - اسم المتظلم رباعياً وقبيلته أو لقبه ومحل إقامته .
- ٢ - اسم المتظلم منه رباعياً وقبيلته أو لقبه ومحل إقامته .
- ٣ - تاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ تقديم الطلب .
- ٤ - موضوع الطلب وأسباب التظلم .

مادة (٧) : تقوم أمانة سر اللجنة بقاء طلب التظلم والمستندات المقدمة معه في السجل المعد لهذا الغرض ، ثم تقوم بعرض الطلب على رئيس اللجنة لتحديد ميعاد لنظره وإثبات ذلك في السجل المشار إليه .

مادة (٨) : تخطر أمانة سر اللجنة طرفي النزاع والشهود بميعاد نظر التظلم بخطابات مسجلة على عناوينهم ، فإذا تعذر ذلك يكون الإخطار عن طريق مكتب الوالي أو الشرطة إذا

لزم الأمر ، وفي حالة ما إذا كان أحد طرفي النزاع غير عماني الجنسية ولم يستدل على عنوانه بالسلطنة يتم إخطاره عن طريق سفارة دولته بواسطة وزارة الخارجية .

مادة (٩) : للجنة إعادة بحث موضوع الدعوى من جديد والتأكد من صحة تكييف الوقائع المعروضة عليها ومدى التزام اللجنة الصادر منها القرار المتظلم منه بالمراسيم والقوانين والقرارات المعمول بها بالسلطنة ، ولها في سبيل ذلك سماع طرفي الدعوى والشهود وإجراء ما تراه من تحقيق أو معاينة وأن تستعين بأهل الخبرة اذا ما اقتضى الأمر ذلك .

مادة (١٠) : تتولى اللجنة تصحيح ما يقع في قراراتها من أخطاء مادية أو حسابية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من صاحب الشأن ، على أن يتم التصحيح في نسخة القرار الأصلية ويوقع عليه رئيس اللجنة وأمين سرها ، ويجوز للأطراف طلب تفسير ما قد يقع في القرار من غموض ويعتبر التفسير مكملاً للقرار الأصلي .

مادة (١١) : تكون قرارات اللجنة نهائية ، وتسجل في السجل المنصوص عليه في المادة (٧) من هذا القرار ، ويتم تبليغها الى ذوي الشأن بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٨) ، وإذا تعذر إبلاغ أحد من ذوي الشأن لعدم وجود محل إقامة معروف له يكون إعلانة بقرار اللجنة بطريق النشر في احدى الصحف اليومية . وعلى أمانة سر اللجنة إحالة المعاملات التي أصدرت فيها اللجنة قرارات بتملك الأراضي إلى دائرة السجل العقاري بمكتب تطوير صحار .

مادة (١٢) : لذوي الشأن أن يلتمسوا إعادة النظر في القرارات الصادرة من اللجنة بصفة نهائية في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا وقع غش كان من شأنه التأثير في القرار أو حال دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى وحصل عليها الملتمس بعد صدور القرار .
- ٢ - إذا قضي بعد القرار بتزوير أوراق بني عليها أو صدر حكم بتزويرها أو كان القرار قد بني على شهادة قضي بعد صدورها بأنها مزورة .
- ٣ - إذا صدر القرار بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه أو كان منطوق القرار مناقضاً بعضه لبعض .

مادة (١٣) : ميعاد الإلتماس ثلاثون يوماً ، ولا يبدأ فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرتين (١) ، (٢) من المادة السابقة إلا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو الذى ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

وفى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (٢) يبدأ ميعاد الإلتماس من تاريخ إعلان القرار .

مادة (١٤) : يرفع الإلتماس الى اللجنة وفقاً للإجراءات المتبعة فى تقديم التظلم ، ويحدد موعد لنظره يخطر به صاحب الشأن .

مادة (١٥) : تفصل اللجنة فى الإلتماس على وجه السرعة وتصدر قرارها فيه بأغلبية الاعضاء الحاضرين .

قرار ديواني

رقم ٩٨/٤

بتعديل بعض أحكام القرار الديواني رقم ٨٩/٦٥ بإصدار

نظام تشكيل وإجراءات لجنة الفصل فى منازعات الإيجار بمكتب تطوير صحار

إستناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٦ فى شأن تنظيم العلاقة بين ملاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية والصناعية وتسجيل عقود الإيجار الخاصة بها وتعديلاته .

وإلى القانون الخاص بتنظيم مكتب تطوير صحار الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٩ .

وإلى نظام تشكيل وإجراءات لجنة الفصل فى منازعات الإيجار الناشئة عن تطبيق أحكام المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٦ ببلدية صحار .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنصوص المواد (١) ، (١٥) ، (١٦) من القرار الديواني رقم ٨٩/٦٥ المشار

إليه النصوص الآتية :

مادة (١) : تشكل فى مكتب تطوير صحار لجنة تختص بالفصل فى المنازعات الناشئة